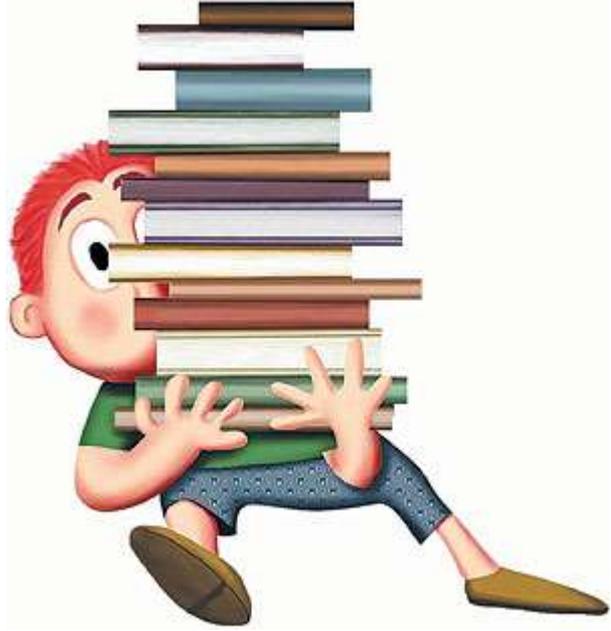


السعودية.. التغيير بين مؤيديه ومعارضيه

خلافات حول «مناهج» و«تطوير» و«إصلاح» و«تغيير» و«تعديل»



الرياض: شاكر أبو طالب

لم يشغل المجتمع السعودي بمناقشة قضية لمدة طويلة، وبتحرك كامل من جميع الفئات العمرية، مثلما اشتغل بقضية «تغيير المناهج» التي طرحت في وسائل الإعلام ومنابر المساجد ومنتديات الإنترنت وغرف المعلمين والمجالس والديوانيات في بيوت السعوديين، وهذا الاهتمام الاجتماعي حول مناقشة قضية تغيير المناهج يبرره الدكتور حسن الهويمل بأنه نتيجة أن «كل واحد من أبناء البلاد (السعودية): إما دارس أو مدرس، أو أن له ولداً أو بنتاً أو أختاً، فالتعليم كالهواء يمس الناس كافة».

وتعد عملية تطوير المناهج في المملكة قديمة بعمر التعليم النظامي نفسه، غير أن المحرض الأساس لنقاش تغيير المناهج هو لسان وزير الخارجية الأمريكي السابق كولن باول، الذي أطلق «مبادرة المشاركة والديمقراطية» التي احتوت على أهمية تحديث التعليم، لا سيما المناهج، وذكرت المبادرة أن التعليم الأساسي في الشرق الأوسط يعاني من نقص (وتراجع) في التمويل الحكومي، بسبب تزايد الإقبال على التعليم متماشياً مع الضغوط السكانية، كما يعاني من اعتبارات ثقافية تقيد تعليم البنات.

وذكرت المسؤولية عن «مبادرة المشاركة والديمقراطية» إيلينا رومانسكي، أن الإدارة الأميركية تسعى فعلياً إلى تغيير المناهج التعليمية في الدول العربية، بما يؤدي إلى التخلص من الحقد والتحريض على الكراهية والعنف في المنطقة، موضحة أن السعي لتغيير المناهج ليس له علاقة بالنصوص الدينية، لأنه ليس بمقدور أي جهة التدخل في النصوص الدينية، وأن هذا ليس ما تسعى إليه الإدارة الأميركية، وأن المناهج التعليمية في العالم العربي هي المسؤولية عن تراجع معدلات التنمية العربية، وأن أي نظام تعليمي يسمح بمناهج تدعو صراحة إلى العنف والكراهية لن يكون قادراً على إعداد أفراد قادرين على التعامل مع العولمة والنظام العالمي الجديد. من جانب آخر، توقعت دراسة تربوية خليجية حديثة أن تلقي أحداث ١١ سبتمبر (أيلول) بظلالها على مستقبل التربية في العالم العربي في ظل اتهام الأنظمة التربوية والتعليمية العربية بأنها «محضن» لتفريخ الإرهابيين والمتطرفين. واعتبرت الدراسة، التي تضمنتها محاضرة أعدها بتكليف من مكتب التربية العربي لدول الخليج نائب رئيس جامعة الإمارات العربية المتحدة الدكتور سعيد عبد الله حارب، المطالبة بتغيير المناهج التعليمية العربية بأنها تشكل قوة ضاغطة على السياسة والتربويين وعلماء الاجتماع، وقد تمتد لتشمل كافة النظم الساندة في الدول العربية بما فيها النظم السياسية. وفندت الدراسة اتهام التربية العربية بتحمل المسؤولية الأولى في تفريخ الإرهابيين، معتبرة من وجهة لهم أصابع الاتهام في أحداث ١١ سبتمبر بأنهم لم يكونوا وليدي التربية العربية المباشرة، وأنهم لم يستطيعوا التكيف معها وفق رؤيتهم الخاصة ما دفعهم للذهاب إلى بيئة أخرى تهين لهم كل أسباب التطرف والإرهاب. وبعد بروز القضية على السطح، اختلف السعوديون على المصطلح السابق لكلمة

«المناهج» اختلافاً كبيراً، فهناك من ينادي بوضع كلمة «تطوير»، وآخر يرى كلمة «إصلاح»، وثالث يعترف بكلمة «تغيير»، ورابع يُلطف الكلمة إلى «تعديل»، واستمر المجتمع في مناقشة ذلك فترة ليست بالبسيطة.

ثم أُعلن في لقاءين وطنيين للحوار الفكري، وضمن التوصيات، ضرورة تطوير التعليم وتحديثه بما يتلاءم مع المناخ العالمي وفق الهوية المحلية، ومن جهة أخرى تمت تيرنة المناهج من كونها سبباً في العنف والإرهاب داخل **السعودية** وخارجها.

وفي خضم احتدام النقاش الاجتماعي، ويأس المعارضين للتغيير من منع تطوير المناهج الدراسية، لا سيما بعد التعديل والاختصار الذي طرأ على موضوع «الولاء والبراء» في الإسلام تجاه غير معتقيه، في مقرر مادة التوحيد، وقّع في نهاية ٢٠٠٣ نحو ١٥٠ عالماً سعودياً، بينهم قضاة وأساتذة جامعة على وثيقة تحذر من تغيير المناهج التعليمية.

ثم نقل النقاش إلى دائرة الفتوى الشرعية، والتي يحرص كثير من السعوديين على البحث عنها وقبولها في أوقات الأزمات الاجتماعية، خاصة تلك الصادرة عن شخصيات ذات صبغة دينية وتتمتع بدعم شعبي، مثل الشيخ ابن جبرين الذي تعرض لقضية تغيير المناهج في إجابته عن سؤال حول مناهج التعليم في العالم الإسلامي، حيث قال «لا شك في صلاح النية، وحسن الأهداف عند تقرير المناهج التعليمية، في أغلب البلاد الإسلامية، ثم مع مرور الزمان، نشأ من يريد في الظاهر قصداً حسناً، والله أعلم بما يضره، فاقترح تغيير المناهج القديمة، أو الاقتضاب من بعضها، وإضافة علوم أو مواد ثانوية، وفرض دراستها، مع قلة الحاجة إليها، أو عدم أهميتها أو اختصاصها ببعض الأفراد، فكان ذلك سبباً في عزوف كثير عن التعليم النظامي إما لصعوبته، أو لنفرة بعض النفوس عنه، أو لقلّة الفائدة التي تعود إلى ذلك الطالب، وميل نفسه إلى علوم وأعمال أخرى، وكان الأولى أن يجعل لهؤلاء مدارس خصوصية، يقرر فيها دراسة العلوم الدنيوية الضرورية، والمواد الشرعية، ويعفى من ينتظم فيها عن علم الجبر والهندسة، واللغات، والفيزياء وشبهها، ثم إن هذه العلوم لا شك في أهميتها، ومسيب الحاجة إليها، ولكن ذلك في حق من يرغبها، ويجد من نفسه ميلاً إلى التعلم والعمل معها».

وعلى المستوى الخليجي قدّم خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وثيقة لإصلاح التعليم في منطقة الخليج في العام الماضي حين كان ولياً للعهد، والتي عقدت لأجلها ورشة عمل لمناقشة طرق تفعيلها، في يناير الماضي في جامعة الملك عبد العزيز في جدة، حيث ناقش أحد المتحدثين فيها، الباحث إبراهيم علوي، في معرض ورقته «مادة التطوير: منهج التفكير». وقال إن المادة المموّدة في مسرح التعليم هي تدريب الطلاب على منهج التفكير، التفكير في حل المسائل التي ترد في الامتحان «من خارج الكتاب»، وبعد ذلك التفكير في حل المهام التي تلقى عليه في العمل، وفوق ذلك في المشاكل التي تزدهم بها طرقات الحياة عموماً، والأهم من ذلك التفكير في التحديات التي تفتش درب التفوق الحضاري.

وذكرت المادة ٢٠٦ من السياسة التعليمية للمملكة، بأن الدولة تعنى بالمناهج الدراسية باعتبارها وسيلة مهمة من وسائل التربية والتعليم، من جهة أخرى في المقابل نشرت وزارة التربية والتعليم في موقعها الإلكتروني أنها بنت «المشروع الشامل لتطوير مناهج التعليم بالمملكة» مستندا إلى سياسة التعليم الواضحة، ويهدف المشروع إلى إحداث نقلة نوعية في التعليم من خلال إجراء تعديل نوعي وجذري في المناهج.

ورأت الوزارة أن دوافع تطوير المناهج في المملكة متنوعة، فهناك باعث داخلي يكمن في أن المناهج كانت مناسبة لظروف اجتماعية سابقة، غير أن التطور السريع في المجتمع السعودي المعاصر في المستوى الثقافي والاقتصادي والتقني وأساليب الحياة اليومية يستدعي تغييراً موازياً، أما الدافع الخارجي لعملية التطوير فاستند إلى ملاحقة **التغييرات** العلمية والتكنولوجية التي حدثت في العالم خلال العقد الماضيين. في هذا السياق، ذكر وزير التربية والتعليم السابق الدكتور محمد الرشيد تحت قبة مقر مجلس الشورى أن هناك أخطاء في المناهج الدراسية بحاجة إلى تطوير وتعديل وتصحيح.

وقد تناولت المنتديات الإلكترونية قضية تغيير المناهج بشيء من الجد وأشياء من الهزل، حيث سخر أحد كتاب الإنترنت من أن كتاب التاريخ مكتوب فيه هذا المسجد الأقصى، وفوقه صورة مسجد الصخرة!، وفي منتدى آخر، سرد كاتب إنترنت قصة رواها أحد أصدقائه، عندما قالت له ابنته الصغيرة: بابا، نحن نقرأ في المدرسة أن (أمي تغسل الملابس، وأمي تكنس المنزل، وأمي تطبخ)، لكن يا بابا، أمي لا تعمل هذه الأشياء، فالخادمة هي التي تعملها، فهل ما أقرأه في الكتاب خطأ؟! أم أن ما يحصل في بيتنا خطأ!?!